

الأمم المتحدة

DIVISION LINGUISTIQUE
Section arabe et turcophone
EX-ARCHIVES

COPIE D'ARCHIVES

بالرجوع الى
الرجوع الى
الرجوع الى



الدورة السابعة والأربعون

البندود ٩ و ٦١ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢

و ٨٥ من جدول الأعمال المؤقت*

المناقشة العامة

نزع السلاح العام الكامل

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال

البشرية الحاضرة والمقبلة

التعاون الدولي للقضاء على الفقر في البلدان النامية

التعاون الدولي من أجل النمو الاقتصادي والتنمية

مذكرة شفهية مؤرخة ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ وموجهة

الى الأمين العام من البعثة الدائمة للمكسيك لدى

الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة للمكسيك لدى الأمم المتحدة أطيب تحياتها الى الأمين العام للمنظمة وتشرف بأن تبعث اليه ، بناء على طلب من رئيس مجلس العمل المشترك نص الإعلان الختامي الذي أقره هذا المجلس في دورته العاشرة المنعقدة في مدينة كيريتارو بالمكسيك في الفترة من ٢٨ الى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٢ . ويرد هذا النص باللغات الانكليزية والفرنسية والاسبانية (انظر المرفق) .

. A/47/150 *

وتكون البعثة الدائمة للمكسيك ممتنة لمبادرتكم لتعميم هذا الإعلان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٩ و ٦١ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٥ من جدول الأعمال المؤقت .

المرفق

الإعلان الختامي الذي اعتمدته مجلس العمل المشترك فسي دورته العاشرة المعقودة في كيريتارو بالمكسيك في الفترة من ٢٨ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٢

أولا - السعي لتحقيق نظام عالمي

١ - مع تلاشي مواجهة الحرب الباردة ، أصبح العالم عند مشارف مرحلة مفعمة بفرص جديدة . وتحقيق نظام عالمي جديد يعتبر فكرة مثيرة بالنسبة للمستقبل ، ولكن هذا المسعى يعد في غاية الطموح في ظل الأحوال الراهنة . وثمة ضرورة ، بدلا من ذلك ، لوضع قواعد اضافية للمسرح الدولي المتغير . ومجلس العمل المشترك يؤيد تأييدا تاما ، في هذا الصدد ، التقرير الذي قدمه السيد هلموت شميث بشأن توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بـ "السعي لتحقيق نظام عالمي : مشاكل البقاء" (١) .

تحديد الأسلحة وانتشارها

٢ - توفر نهاية الحرب الباردة فرصة فريدة للمضي قدما في اجراء تخفيضات كبيرة في الأسلحة . ولكنها تجيء أيضا بمخاطر جديدة تتعلق بانتشار الأسلحة النووية ، كما أنها تأتي ، على النقيض من ذلك ، بحجج اضافية للتقاعد عن اتخاذ اجراء ما . فالعالم ذو القطبين الذي ترتب على مؤتمر يالطا ، والذي ساد الشؤون الدولية طوال الخمسة والأربعين عاما الماضية ، قد تحول الى عالم

(١) بالإضافة الى السيد شميث ، شارك أعضاء مجلس العمل المشترك التالية أسماؤهم في الاجتماع : اندرز فان اغت (هولندا) ، لورد كالاغان اوف كارديف (المملكة المتحدة) ، ميغل ده لامدريد اورتادو (المكسيك) ، دانييل م. ليسولو (زامبيا) ، اولسيفان اوبسا سانيو (نيجيريا) ، ماريا دي لورد بنتا سيلفو (البرتغال) ، بيير اليوت ترودو (كندا) ؛ بالإضافة الى الشخصيات المرموقة التالية : سون برغستورم (السويد) ، تاكاكاو دوي (اليابان) ، برونيسلاف غرمك (بولندا) ، فرانسوا ايسبور (فرنسا) ، هوانغ هوا (الصين) ، هنري أ. كيسنغر (الولايات المتحدة) ، وليم ب. لوغلن (الولايات المتحدة) ، اميل فان لنيب (هولندا) ، فلاديمير لوكين (روسيا) ، جيم ماك نيل (كندا) ، تارو ناكاياما (اليابان) ، أ. غ. باتل (الهند) ، آن ماري رنغر (ألمانيا) ، نفيس صادق (باكستان) ، هيلغا ستيج (ألمانيا) ، أحمد زكي اليماني (المملكة العربية السعودية) ، والصحفيين المدعويين التاليين : ناغاهارو نايابوسا (أساهي ، طوكيو) ، فلورا لويس (نيويورك تايمز ، باريس) ، دافيد مارش (فاينانشيال تايمز ، لندن) ، اليزابيث بوند (زميل بجون د. آند كاترين ت. مكارثر) ، والتر شتوتزل (التاغشبيجل ، برلين) .

ملي' بالتقلبات والأحداث غير المتوقعة ، ومما زاد من ذلك انهيار الاتحاد السوفياتي والتشكك بشأن الآثار الأمنية . ومثل هذا التطور من شأنه أن يجعل من نزع السلاح أمرا بالغ الحتمية ، بدلا من أن يشجع على التكاسل . فبدون هذه التحركات ، يلاحظ أن المنطق الكامن وراء انتشار الأسلحة سوف يتعزز .

٣ - وعلى أقل تقدير ، ينبغي لمعاهدة عدم الانتشار ، التي سيعاد النظر فيها في عام ١٩٩٥ ، أن تمتد لفترة ٢٥ عاما أخرى . كما ينبغي لها ، علاوة على ذلك ، أن تنفذ بكاملها . والالتزام بالمادة الثانية من المعاهدة ، التي تنص على تعهد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم تملك أو تطوير أو نقل هذه الأسلحة ، يجب أن يقابل بالتزام من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تراعي المادة السادسة التي تقضي بتعهدها بالتحرك نحو تحقيق هدف نزع السلاح العام الكامل في إطار رقابة دولية صارمة وفعالة . وفي عالم القرن الحادي والعشرين ، قد يتبين ، في الواقع ، أن المادة السادسة لا تقل في أهميتها ، فيما يتصل بمستقبل عدم الانتشار ، عن أهمية المادة الثانية التي اتضحت في الماضي .

٤ - وبغية تحقيق هذا الهدف ، يجب أن يعاد تنشيط عملية مفاوضات نزع السلاح من جميع نواحيها . والتغيرات التي حدثت في الاتحاد السوفياتي لا يجوز لها أن تكون عذرا يبرر التقاعد عن العمل . والسدول الخلف لا ينبغي لها أن تقتصر على احترام المعاهدات التي وقعها الاتحاد السوفياتي ، بل يتعين عليها أن تدخل في إطار عملية المفاوضات ، سواء بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية أم بشأن معاهدة القوات التقليدية في أوروبا . ومن الواجب ، أيضا ، توسيع نطاق عملية المفاوضات هذه حتى تشمل موضوع استحداث أسلحة جديدة .

٥ - وفي حالة التنفيذ الكامل للاتفاقات المبرمة حاليا بين الولايات المتحدة وكمونولث الدول المستقلة ، ستكون ما زالت هناك من ١٥ إلى ٢٠ ألف رأس حربي نووي بترسانات هذه الدول ، مع وجود آلاف أخرى منها في يد سائر الدول النووية . ولقد آن الأوان لقيام الدول النووية ، علانية ، بمواجهة مسألة هل الأمن غير النووي قاصر على الدول غير النووية أم أن الوقت لم يحن بعد للمضي قدما نحو القضاء على الأسلحة النووية على صعيد العالم بأسره .

٦ - وعلى المدى القصير ، يجب على الدول النووية أن تلتزم بتوقيع معاهدة بشأن عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية ، وبالمشاركة في مبدأ الحظر الكامل لاستخدام الأسلحة النووية وكذلك في مبدأ المنع التام للتجارب النووية . وعلى المدى الطويل ، ينبغي للدول النووية أن تلتزم بشكل قاطع بالقضاء على كافة الأسلحة النووية في إطار رقابة دولية صارمة وفعالة .

٧ - وكما يتضح من الموقف الذي يواجهه كمونولث الدول المستقلة ، يلاحظ أن تدمير وتفكيك الأسلحة النووية سوف يتطلبان تعاونا دوليا على الصعيدين التقني والمالي . ومن الواجب كذلك أن

يكون هناك تشجيع للتعاون العلمي بشأن البحوث المتصلة بالجديد من عمليات ابطال منعول الأسلحة النووية ، وذلك على الصعيد الدولي .

٨ - ويتمين مضاعفة الجهود المبذولة للقضاء على الأسلحة البيولوجية والكيميائية .

٩ - ورغم انتهاء الحرب الباردة ، يلاحظ أن تجارة الأسلحة آخذة في التوسع اليوم . ووزر ذلك يقع على كاهل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء . ولكن المسؤولية الأدبية والسياسية المتعلقة بتقليص هذه التجارة منوطه ، أساسا ، بأعضاء مجلس الأمن الدائمين الخمسة ، الذين يلاحظ أنهم يشكلون في نفس الوقت أكبر مصدر للأسلحة . ومن الواجب على هذه الدول الخمس أن تضطلع بدور رائد فيما يتعلق بفرض قيود صارمة على عملية تصدير الأسلحة ، وذلك مع الوقف الفوري لتصدير الأسلحة الى مناطق الصراع المسلح .

١٠ - والانفاق العسكري على صعيد العالم يناهز مجموعه الآن تريليونا من دولارات الولايات المتحدة كل عام . وخلال هذا العقد ، ينبغي بذل الجهود اللازمة لإنقاص هذا المجموع بمقدار النصف ، من خلال اجراء تخفيضات في الأسلحة النووية والتقليدية والحد من النفقات المتعلقة بالدفاع ، وذلك من قبل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . ومن الواضح أن الوفورات الناجمة عن ذلك ينبغي تخصيصها لدعم عمليات التخفيف من حدة الفقر . وجريا وراء هذا الهدف ، يجب على المؤسسات المالية الدولية ، ولا سيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومناحي المساعدة الإنمائية الرسمية ، أن توضح أن تدفق المساعدة المالية سوف يتوقف على جهود البلدان النامية منفردة في مجال تقليل النفقات العسكرية . والمساعدة الإنمائية الرسمية يجب أن تكون مشروطة بتخفيض الانفاق العسكري على يد البلدان المستفيدة لمستوى ٢ في المائة ، أو أقل ، من الناتج المحلي الاجمالي .

الاقتصاد العالمي

١١ - يواجه اقتصاد العالم جدول أعمال هائلا ينبغي الاضطلاع به : حماية البيئة ، والمساعدة الإنمائية ، وتخفيف حدة الفقر ، وتعمير بلدان أوروبا الوسطى والشرقية وكذلك البلدان الواقعة في أراضي الاتحاد السوفياتي سابقا ، وابطال الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ، وتحويل الانتاج العسكري ، وهدم محطات توليد القوة النووية التي تتسم بخطورة هيكلية . وهذا السرد لا يمكن له أن يكون حصريا على الاطلاق . وكافة هذه التحديات تتطلب أموالا كبيرة .

١٢ - وثمة نمو اقتصادي راكد ، بل نمو دون الطاقات المتوفرة بكثير ، أو كساد اقتصادي ، وفرص النمو لم تستغل بعد . والطاقات المعطلة وحالات انحسار التصنيع في الاقتصادات الموجهة السابقة قد أدت الى ارتفاع مستويات البطالة ، كما أن تحويل الصناعات العسكرية الى أغراض مدنية ، وهو أمر بالغ التعقيد ، قد يؤدي الى مزيد من البطالة .

١٣ - وفي مقدمة عملية الانتقال الحرجة هذه ، يلاحظ أن اثنين من أغنى ثلاثة اقتصادات في العالم ، وهما الولايات المتحدة والمانيا الموحدة ، ما زالا أو أصبحا مستوردين لرأس المال ، في حين أن طابور الدول التي تلتهم رؤوس الأموال قد تزايد بشكل كبير . ومصالح البلدان وجداول أعمالها قد حولت المعونات بعيدا عن مستحقيها التقليديين ، أي العالم الثالث ، وندرة الأموال المتاحة ، التي ترتبت على نقص الوفورات بالعالم كله ، سوف تحدث ارتفاعا حقيقيا في معدلات الفائدة بالأسواق المالية في نهاية الأمر ، فيما يتعلق بالمستقبل المنظور .

١٤ - ومنذ الحرب العالمية الثانية والتجارة الدولية تمثل قوة دافعة للنمو . ومجلس العمل المشترك يحث جميع القادة السياسيين على الخروج من أزمة جولة محادثات أوروغواي للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات) . ويجب التوصل لتحقيق تخفيضات كبيرة في الاعانات وسائر التدابير الحمائية ، على ألا يكون هذا قاصرا مع ذلك على المجال الزراعي . وهذا أمر بالغ الأهمية .

وكافة بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، ولا سيما الولايات المتحدة والجماعات الأوروبية واليابان ، عليها أن تفتح أسواقها للسلع الزراعية والمنسوجات الواردة من العالم النامي ، مما قد يشجع النمو المستدام والمتبادل .

والعالم لا يستطيع أن يتحمل تحول مناطق التجارة الحرة الناشئة اليوم (مثل منطقة التجارة الحرة بأمريكا الشمالية وما شابهها من مساع في أمريكا اللاتينية) الى حصون تجارية من شأنها تقويض نظام التجارة المتعدد الأطراف . وإبرام اتفاقية شاملة في جولة محادثات أوروغواي ، استنادا الى المشروع قيد التفاوض ، سيؤدي الى نمو شامل ، كما أنه سيتيح فرصة إجراء مزيد من المفاوضات بشأن سلع تجارية من قبيل الخدمات .

١٥ - وبغية زيادة توافر الأموال بشكل كبير ، يتعين على البلدان غير الصناعية أن تتبع سياسات ترمي الى رفع مستوى المدخرات العامة على نحو ملموس . وجداول الأعمال السياسية الوطنية ينبغي توجيهها نحو النمو المستدام وزيادة معدلات المدخرات . والمانيا عليها أن تستعيد مركزها كمصدر لرؤوس الأموال . أما الولايات المتحدة فعليها في نهاية المطاف أن تعالج ما لديها من عجز وأن تعكس اتجاه مديونيتها المتزايدة . فالعالم قد عاش بعضا من السنوات في ظل تلك القنبلة الزمنية المسماة "دين الولايات المتحدة" . وحدوث انفجار ما من الأمور التي نتهددنا باستمرار .

١٦ - وبلدان كمنولث الدول المستقلة والبلدان الأخرى الخاضعة لاقتصاد موجه قد اضطرت حتى الآن الى التحول الى اقتصاد من النوع الغربي . وتوقعات هذه البلدان بالحصول على دعم مالي ضخم من دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لدعم جهودها التعميرية تعد توقعات غير واقعية في مواجهة الأزمة الائتمانية التي تعم العالم بأسره . ومن الأولى بهذه البلدان أن تزيد من ثقتها في

قدراتها ومواردها ، باعتبارها أساسا يتسم بالمزيد من المصادقية والاحتمية فيما يتعلق بعملية التحول . وقد تكون أفضل مساعدة لهذه البلدان ، في عملية التنمية لديها ، متمثلة في الاضطلاع بمزيد من التعاون المفيد للطرفين ، وذلك فيما بين بلدان دول الكمنولث المستقلة وكافة أجزاء العالم الأخرى ، بما فيها الدول التي كانت أعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي .

١٧ - وكافة الأسواق تقريبا ، وبخاصة الأسواق المالية ، قد أصبحت اليوم ذات طابع عالمي . ولكن الرقابات أو الاتفاقيات ذات المنحى العالمي المتعلقة بالمعايير المشتركة للعمليات المالية تعد غير كافية . ومن ثم ، فقد كانت هناك زيادة لم يسبق لها مثيل في حالات الانحرافات والفضائح المالية في جميع أنحاء العالم . ومن الواجب تعزيز الوكالات الاشرافية الوطنية . فالأسواق المالية الدولية بحاجة الى اشراف دولي . وهذه المهمة تقع أساسا على عاتق بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

١٨ - وهذا القرن قد وضع مبدأ التعاون الاقتصادي والنقدي مع تنظيمه بشكل أساسي من خلال نظام تعددية الأطراف . وحتى لو كان هذا المبدأ يواجه أكبر تحدياته اليوم ، فإنه ما زال مبدأ صحيحا ولا بد من الإبقاء عليه ، الى جانب توسيع نطاق تطبيقاته على نحو يتسم بالشجاعة .

السكان - البيئة - التنمية

١٩ - ينظر العالم في تقرب الى مؤتمر قمة الأرض في ريو ، فلدى الزعماء السياسيين فرصة تاريخية نادرة للانطلاق بالانسانية على درب البقاء المستدام الى وقت موغل في القرن المقبل ويجب على الدول ، لصالح الأجيال القادمة ، أن تنقيد من الآن فصاعدا بمبدأ الانضباط الذاتي ، ديموغرافيا وإيكولوجيا ، وأن تصوغ ميثاقا عالميا جديدا يقوم على التزامات لا لبس فيها من قبل الجميع ، يمكن في الوقت نفسه رصدها وتنفيذها .

٢٠ - إن النمو السكاني والاحتطاط الإيكولوجي ، والاحتراز العالمي والاحتياجات من الطاقة وأنماط الانتاج والاستهلاك ، والفقر ومستوى التنمية ، هذه جميعا ، عوامل يرتبط بعضها ببعض ارتباطا لا انفصام فيه . ومع ذلك لم تعط قضية السكان التي تخيم بظلها على الجميع المكان الذي تستحقه على جدول أعمال المؤتمر .

٢١ - وإذا استمر سكان العالم الحاليون البالغ تعدادهم ٥,٥ بليون نسخة في النمو المعدل الحالي ، فسوف يتضاعف كل ٤٠ سنة . وإذا أريد للأجيال المقبلة أن تنعم على الأقل بنفس النقص التي ينعم بها الجيل الحالي ، فسيلزم وضع استراتيجيات إنمائية جديدة تماما لتحقيق كل ذلك ، إذا قدر لنا أن نتجنب دفع هذا الكوكب وراء العتبات الحرجة . وفي العالم النامي ، يعيش بالفعل أكثر من بليون نسمة في ظروف الفقر المدقع .

٢٢ - وما لم يتم تثبيت النمو السكاني في العالم النامي ، ستزداد حدة الفقر بشكل مطرد . وإذا لم تزد المساعدة الانمائية الرسمية زيادة كبيرة فوق مستوياتها الحالية ، فستصبح عندئذ غير ذات نفع . ويجب على كل دولة نامية أن :

- تكفل امكانية الاستفادة من تحديد النسل والتوعية والخدمات المقدمة في هذا المجال ؛

- مد فترة تعليم جميع الشباب الى سن ١٤ - ١٦ ؛

- زيادة التركيز على حقوق المرأة وفرص العمل المتاحة لها وتحسين خدمات الرعاية الصحية الأساسية لها .

٢٣ - وفي الأحوال التي تولى فيها البلدان النامية أولوية لتنظيم الأسرة في حدود الموارد المتاحة في ميزانياتها ، ينبغي للبلدان الصناعية ، من جهتها ، أن تقدم مساعدة إضافية كبيرة .

٢٤ - ولتخفيف ظاهرة الاحترار العالمي ، يتعين على البلدان الصناعية أن تتخذ تدابير تهدف الى الاقتصاد في استهلاك الطاقة ، واتباع أنماط لانتاجها واستهلاكها أقل ضررا من الناحية الإيكولوجية ، كما ينبغي أن يلتزموا ببرنامج تعاوني في مجال بحوث وتطوير موارد الطاقة المتجددة كالطاقة الفلحائية الضوئية/الشمسية والكتلة الإحيائية والرياح ، وينبغي تيسير الترتيبات المتعلقة بنقل التكنولوجيات السليمة بيئيا الى البلدان النامية ، كما ينبغي للبلدان النامية ، من جهتها ، أن تلتزم بالأنماط الأقل ضررا في انتاجها واستهلاكها للطاقة . ويتعين على البلدان الصناعية أن تقدم موارد جديدة وإضافية لمساعدة البلدان النامية - في انتاج سياسة التنمية المستدامة كما أعلن وزراء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في بلاغهم الصادر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ .

٢٥ - وقد كان من شأن عقد ثلاث اتفاقيات دولية في ريو - عن الاحترار العالمي والتنوع البيولوجي وإزالة الأحراج في العالم - وهي أمور مترابطة - أن تكون علامة بارزة على طريق التنمية المستدامة والسياسات الاقتصادية ، ولئن كان يبدو أن قد قصر عن بلوغ الغاية في هذه المجالات ، فلعله قد بدأ في تحريك عملية توعية على نطاق العالم . على أنه يجب أن يتلو ذلك إجراءات متسارعة في جميع المجالات . وقد يكون إنشاء لجنة عالمية مستقلة للأحراج ، بجدول زمني محدد ، خطوة عملية نحو بلوغ القصد في واحد من هذه المجالات .

٢٦ - وما فتئ مجلس العمل المشترك ، منذ منتصف الثمانينات ، يسلط الضوء على آثار السياسات السكانية والبيئية غير الفعالة ، وقد وضع عددا من التوصيات المحددة في مجال السياسة ، ويعتزم المجلس تقييم نتائج ريو بغية زيادة تطوير توصياته في مجموعها .

الصكوك والمؤسسات

٢٧ - يحتاج المجتمع الدولي الى مؤسسات وآليات وصكوك قانونية فعالة . فسوف يظل كل ما تقدم ذكره من تدابير أفكارا مجردة ما لم تدعمها ترتيبات عملية ومؤسسية . ومن الواضح أن المهمة الرئيسية للأمم المتحدة ، في حقبة ما بعد الحرب الباردة ، ستظل هي الدور التقليدي لحفظ السلم وإنفاذ الاجراءات التي يقرها مجلس الأمن .

٢٨ - وفي ميدان البيئة والسكان والتنمية ، لا يوجد محفل دولي منوط به على التحديد صنع القرار على المستوى المتعدد الأطراف . وق طرح عدد من المقترحات ، منها إعادة تشكيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وإناطة مهمة التعامل مع هذه المشاكل بمجلس الأمن ، أو حتى بمحكمة العدل الدولية . ويهيب مجلس العمل المشترك بالحكومات أن تسند هذه المجالات الى جهاز قوي في الأمم المتحدة أو تنشئ منظمة جديدة خارج منظومة الأمم المتحدة .

٢٩ - وقد طلب مجلس العمل المشترك ، منذ عام " ... بذل كل جهد لتفادي وقوع مأساة لا ضرورة لها ، وتجنب إراقسة الدماء في يوغوسلافيا . ومنذ ذلك الحين تفككت يوغوسلافيا ، وقامت دول مستقلة جديدة ، ثلاث منها أعضاء في الأمم المتحدة : ويتعرض إثنان من هذه الدول لعدوان عسكري ينتهك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة . واتفاقات هلسنكي والتعاليم التي تضمنتها وثائق مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . ويدعو مجلس العمل المشترك جميع الحكومات الى تنفيذ قرارات مجلس الأمن ، مصرا في الوقت نفسه على البدء سريعا في مفاوضات بلا شروط . فيما بين أطراف الصراع .

ثانيا - الأزمة والتغيير في أمريكا اللاتينية

٣٠ - ما برحت أمريكا اللاتينية ، التي تتألف من زهاء ٤٥٠ مليون نسمة يمثلون أكثر من ٨ في المائة من سكان العالم ، تجتاز أزمة اجتماعية واقتصادية وسياسية . ورغم ما تشهده القارة من تجدد في حيوية الديمقراطية ، فإن النظم الديمقراطية بها تمر بضغط بالغ نتيجة للمشاكل الناشئة عن عملية التحول السياسي والاقتصادي لذا ، لم تعد أدوات السياسة وأساليبها التقليدية وحدها كافية . ولقد بدأت بالفعل استراتيجية إنمائية جديدة في أمريكا اللاتينية ، تهدف الى تحقيق التنمية المستدامة . وتقوم هذه الاستراتيجية على تحسين السياسة المالية العامة وعلى الانفتاح الاقتصادي وعلى إصلاح الدولة ، وتحديد أساليب التعامل مع المشاكل البيئية والاجتماعية وعلى تعزيز احترام حقوق الانسان ، وكان معروضا على مجلس العمل المشترك ، من أجل النظر في هذا الموضوع ، تقرير من السيدة ماريا دي لورديس بينتاسيلفو عن النتائج والتوصيات التي توصل اليها فريق من الخبراء رفيعي المستوى برئاسة برناستها ، معنى "بالأزمة والتغيير في أمريكا اللاتينية"^(٢) ، أيد المجلس ما جاء به كل التأييد .

٣١ - ويتعين على هذه الاستراتيجية الانمائية الجديدة أن تتضمن محاربة الفقر وإيلاء الاهتمام الملزم للقضايا البيئية والسياسات السكانية ، آخذة في الاعتبار نوعية الحياة وحرية الفرد وكرامته والحياة الأسرية .

٣٢ - إن المعركة ضد الفقر في أمريكا اللاتينية تمثل تحديا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا فائق الأهمية تواجهه الحكومات كافة . فلا توجد حلول جاهزة على المدى القصير . ويجب على القادة أن يركزوا على هذه القضية بالحمية نفسها والالتزام نفسه اللذين يعطونهما للانتعاش الاقتصادي والتضخم . فالفقر يهدد بتمزيق نسيج المجتمعات ، ومصادره الرئيسية هي :

- التوزيع غير العادل للدخل ، المرتبط بتوزيع الأراضي ووسائل الانتاج ؛
- غياب الاصلاحات الزراعية ، مما أوجد أعدادا كبيرة من سكان الأرياف الفقراء ؛
- تنفيذ برامج التكيف للاقتصاد الكلي خلال الثمانينات مما سبب انخفاضا كبيرا في النفقات الاجتماعية التي يتحملها أساسا أفقر قطاعات المجتمع .
- ٣٣ - ولا سبيل الى التعامل مع مشاكل الفقر والمشاكل الاجتماعية ، دون وجود بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي . فبظل النمو الاقتصادي ، المبني على إمكانية التنبؤ بالسياسات ، شرطا أساسيا للنجاح الدائم في محاربة الفقر . ويتعين على أي سياسة سليمة ماليا أن تحارب التضخم وأن تقلل من عجز الميزانيات . على أن السياسات المالية يجب أيضا أن تعمل على إعادة توجيه الأموال نحو استثمارات اجتماعية ، كبيرة ذات طبيعة طويلة الأجل في تلك القطاعات التي تشتد الحاجة فيها اليها ، أي التعليم والصحة والتغذية . ويستحيل ذلك دون وجود حل لازمة الديون التي تظل أخطر أزمة وحيدة بالنسبة لكثير من بلدان أمريكا اللاتينية .

(٢) بالإضافة الى السيدة بينتاسيلفو ، اشترك الأعضاء التاليون من مجلس العمل المشترك في ذلك الاجتماع : ميغيل دي لا مدريد خورتسادو (المكسيك) ، ميشيل باسترانو بوريرو (كولومبيا) ، بيير إيليوت ترودو (كندا) ، مانويل أولوا (بيرو) ؛ فضلا عن الشخصيات الرفيعة المستوى التالية : ديفغو كوردوفيز (إكوادور) ، ريتشارد فينبرغ (الولايات المتحدة) ، ألدو فيرير (الأرجنتين) ، وولف غرابندورف (ألمانيا) ، إيفان هيد (كندا) ، إنويك أيفليزياس (أوروغواي) ، هيليو جاغواريب دي ماتوس (البرازيل) ، كارلوس بيريز ديل كاستيلو (أوروغواي) ، أغوستو راميريز أوكامبو (كولومبيا) ، غوادالوب رويز - خيمينيز (اسبانيا) ، خيسوس سيلفا هيرتزوغ (المكسيك) ، رودلف ستافينهاخن (المكسيك) ، كاورو هاياما (اليابان) .

٣٤ - ولتقليل الانفاق وتوليد الدخل ، ينبغي للحكومات أن تتخلى عن ملكيتها للمؤسسات التي تلازمها الخسارة على الدوام وأن تعتمد نظاما ضريبية وآليات تحصيل أكثر فعالية . وينبغي بذل جهود جادة لزيادة معدلات الادخار الداخلية عن طريق تحديث النظم المالية وزيادة مستوى الانتاجية والقدرة التنافسية .

٣٥ - وينبغي تخفيض النفقات العسكرية في أمريكا اللاتينية تخفيضا كبيرا وإعادة توجيه الأموال نحو التعليم والرعاية الصحية وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية .

٣٦ - ولتصحيح التوزيع غير العادل للدخل ، يجب التخلي عن السياسات الحمائية المتسمة بالفلو . وليس من المحتمل أن تنجح جهود تخفيف الفقر دون قيام إصلاح زراعي فعال ونظام سليم لحيازة الأراضي ، يتجنب ، في آن معا ، الحيازات الضخمة والحيازات الصغيرة المفتتة غير المنتجة ، وتوزع بمقتضاء موارد أكبر على شك ائتمان ومساعدة تقنية ، ويتم فيه تحديث الممارسات وأنماط الانتاج .

٣٧ - ويجب أن تكون لمحاربة الاتجار بالمخدرات وإدمان المخدرات أولوية لدى المجتمع العالمي بأسره ، نظرا لأن هذه الظواهر تقوض الاستقرار الاجتماعي والأمن السياسي ، وتشوه العمليات الاقتصادية وتمثل مخاطر شديدة للصحة البدنية والعقلية للشعوب . ولا يمكن إلقاء العبء على كاهل بلدان أمريكا اللاتينية وحدها . ذلك أن انتاج المخدرات لن يتوقف ما لم يتم كبح الطلب عليها كبحا عنيفا ، وبخاصة في البلدان المتقدمة النمو . ويجب أن تشترك الدول المنتجة والدول المستهلكة في وضع أهداف واضحة يمكن رصدها ، لإنشاء برنامج دولي فعال لمحاربة الاتجار بالمخدرات في جميع مراحله - انتاجه وتكريره ومبادلته واستهلاكه . وإننا نطلب الى الحكومات جميعا والى الأمم المتحدة أن تضمن جهودها لصيانة السلم مشكلة المخدرات هذه .

٣٨ - والفقر ينبع من الجهل ، ويعد النظام التعليمي القاصر عنصرا مسهما رئيسيا في ايجاده . والادارة الفعالة للنظام التعليمي أمر بالغ الأهمية بالنسبة للبلدان النامية جميعا . لذا يجب تأمين الكفاءة الداخلية للتعليم وتعزيز فعالية تكلفة النظام التعليمي بشكل عام . ويتمين على البلدان أن تقوم بالكثير بتكاليف أقل .

٣٩ - وينبغي أن تركز الجهود التعليمية على مجالين هما :

(أ) إدخال تحسين كبير على نوعية التعليم الابتدائي ، ولا سيما من خلال الارتفاع بنوعية مدرسي المدارس الابتدائية ؛

(ب) الاستثمار في التعليم العالي على ضوء العلاقة المباشرة بين نوعية التعليم العالي ومستوى التنمية في البلد .

وينبغي للحكومات أيضا أن تتفق على إقامة مراكز إقليمية للتفوق . كما ينبغي أن تنشئ سوقا مشتركة للثقافة دون رسوم جمركية أو أي قيود أخرى أيا كان نوعها .

٤٠ - ولقد عادت الديمقراطية واحترام حقوق الانسان أو تحسنت أوضاعها في كثير من بلدان القارة ، على أن ذلك توافق زمنه مع التردّي الاقتصادي وبمستويات الأمية والفقر السائدة ، قد تصبح الحلول الشعبية جذابة ، مما يهدد بالخطر أي استقرار تم الفوز به بشق الأنفس - وهذا هو السبب الذي يتعين من أجله أن يواكب التقدم المحرز في تحقيق الديمقراطية ، الانتعاش الاقتصادي واستتصال الفقر المدقع والعمل بنظام اجتماعي أكثر إنصافا .

٤١ - وبالإضافة الى التحسينات في الديمقراطية ذات الصلة التمثيلية وحماية حقوق الانسان ، يجب أن يتم تشجيع الديمقراطية التي تتسم بقدر أكبر من المشاركة . ويلزم تحديث الأحزاب السياسية ، وإشراك مختلف أنواع منظمات المجتمع المدني في الشؤون العامة على نحو كفو ، وتحقيق لا مركزية الوساطة بين السلطة السياسية والحركات الاجتماعية .

٤٢ - وحرى بإعادة التحديد المستمرة لدور الدولة أن تعزز القابلية للحكم وتقوي الشرعية بالاستعانة بالقطاع الخاص والمجتمع ككل . كما ينبغي أن يقرن التمويل على آليات السوق بالقيود التنظيمية الكفؤة من جانب الدولة ، بغية العمل على إيجاد التوازن الاجتماعي المناسب ، وبالأولويات البيئية ، والأهداف الانمائية الطويلة الأجل .

٤٣ - ولئن كان تكرار التدخل الحكومي الزائد عن الحد في الإدارة المباشرة للاقتصاد أمرا ينبغي تجنبه ، فإن تحويل المؤسسات العامة الى الملكية الخاصة لا يمكن أن يكون هدفا في حد ذاته ، فلا ينبغي أن تحل الاحتكارات الخاصة أو سيطرة المصالح الأجنبية محل الاحتكارات العامة .

٤٤ - إن مركز أمريكا اللاتينية الضعيف في الاقتصاد العالمي يجعل من تحقيق التكامل أمرا أساسيا لزيادة الجدارة التنافسية للقارة وقدرتها على النفاذ الى الأسواق الدولية . وأي تكامل يستتبع إعادة توزيع الصلاحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية بين مختلف فئات المجتمع ومختلف مستويات الحكومة فضلا عن إعادة توزيعها بين البلدان المختلفة . وبهذا تتعاضد السيادة لمصلحة تنمية القارة .

٤٥ - وسوف تتطور عملية التكامل الجارية حاليا من الترتيبات الاقليمية بين المجموعات دون الاقليمية التي نشأت بالفعل . وسوف تتلاقى هذه الترتيبات تدريجيا في عملية تكامل للقارة

بأسرها . وسوف يتيح هذا التكامل تحقيق مركز تفاوضي أفضل إزاء المجموعات الاقليمية الأخرى مما يساعد على تشكيل نظام عالمي جديد .

*
* *

اشترك الأشخاص التاليون في دورة كويريتارو :

أولا - أعضاء مجلس العمل المشترك

هلموث شميدت (جمهورية ألمانيا الاتحادية) رئيسا
ماريا دي لوردس بينتاسيلغو (البرتغال) نائب الرئيس
اندريس فان أغت (هولندا)
كمال حسن علي (مصر)
أوسكار أرياس سانتشيز (كوستاريكا)
كيرتي نيدي بيستا (نيبال)
ميغيل دي لا مدريد هورتادو (المكسيك)
جينو فوك (هنغاريا)
جيرالد فورد (الولايات المتحدة)
مالكوم فريزر (أستراليا)
كورت فورغلر (سويسرا)
سليم الحص (لبنان)
أولوسيفن أوباسانجو (نيجيريا)
ميشيل باسترانا - بوريرو (كولومبيا)
ميتيا ريبيتشيك (يوغوسلافيا)
جوزيه سارني (البرازيل)
شين هيون - هواك (جمهورية كوريا)
بيير إليوت ترودو (كندا)
مانويل أولوا (بيرو)
أولا أولستن (السويد)

ثانيا - الضيوف الخاصون

تاكاكو دوي (اليابان)
هوانغ هوا (الصين)
ويليام ب. لافلين (الولايات المتحدة)

إميل فان لينيب (هولندا)
روبرت مكفارا (الولايات المتحدة)
إيسامو ميازاكي (اليابان)
تارو ناكاياما (اليابان)
هورست شولمان (ألمانيا)
رونالد روسكينز (الولايات المتحدة)
الشيخ أحمد زكي يماني (المملكة العربية السعودية)
سيكن سوغيرا (اليابان)
فاديم زغلادين (روسيا)

ثالثا - الصحفيون المدعوون

خورخيه هرنانديز كامبوس (المكسيك)
فلورا لويس (الولايات المتحدة)
إدوارد مورتيمر (المملكة المتحدة)
لورنت موسو (فرنسا)
إتريك رويز غارسيا (المكسيك)
يان أوروبان (جمهورية التشيك والسلوفاك)

- - - - -